الأمم المتحدة

A/55/909–S/2001/395

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
23 April 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والخمسون
البند ٦٤ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

رسالة مؤرخة ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أود أن أعرب بقوة عن احتجاجي على الزيارة غير المشروعة التي قام بها وزير الخارجية التركي، السيد إسماعيل جيم، إلى المناطق المحتلة التركية في جمهورية قبرص في الفترة من ١٦ إلى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠١. وأود كذلك أن أوجه الانتباه إلى احتجاج حكومتي القوي وأن أسجل هذا الاحتجاج على البيانات العامة الاستفزازية التي أدلى بها السيد جيم، والتي تؤدي إلى زيادة تفاقم الوضع في الجزيرة وتعوق جهودنا الرامية إلى مواصلة عملية المحادثات من أجل التوصل إلى حل لمشكلة قبرص.

ويشكل وصول وزير الخارجية التركي إلى المناطق المحتلة عن طريق نقطة دخول غير شرعية مظهرا واضحا من مظاهر احتقار جمهورية تركيا لسيادة جمهورية قبرص، ولقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها ذات الصلة، ويشكل، فضلا عن ذلك، انتهاكا للقانون الدولي. وبصورة أكثر تحديدا، تتنافى هذه الزيارة غير المشروعة وأحكام قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣)، الذي أسف لإعلان الاستقلال من جانب واحد بواسطة الحكم غير الشرعي في الجزء المحتل من قبرص، ووصفه بأنه ”غير ملزم قانونا“ ودعا إلى سحبه. وعلاوة على ذلك، فإن مجلس الأمن، في قراره ٥٥٠ (١٩٨٤)، يكرر تأكيد ”طلبه إلى جميع الدول عدم الاعتراف بالدولة المزعومة ’الجمهورية التركية لقبرص الشمالية‘ التي

أنشئت بموجب إجراءات انفصالية ويطلب إليها ألا تقدم أية تسهيلات إلى الكيان الانفصالي السالف الذكر أو تمد له يد المساعدة بأي حال من الأحوال''.

وللأسف، فبدلا من أن يعزز السيد جيم جوا من المصالحة ويشجع السيد دنكطاش على التخلي عن عناده المعروف جيدا ويعود إلى مائدة المفاوضات مع الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد حل لمشكلة قبرص، يستند إلى قرارات مجلس الأمن، انتهز هذه الفرصة لكي يطلق سيلا من البيانات الاستفزازية والتهديدية. وكان المجتمع الدولي يتوقع نهجا مختلفا تماما من وزير الخارجية التركي، ويتوقع بصورة أكثر تحديدا إعلان اتخاذ قرار عكسي للقرار الذي اتخذ في أنقره في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ في اجتماع للقيادة السياسية والعسكرية بترك المحادثات، برعايتكم.

وعلى العكس من ذلك، فقد أكد السيد جيم من جديد مطلب بلده غير المقبول من أجل ''حل كنفدرالي، يقوم على التساوي في السيادة وعلى أساس وجود دولتين''، وهو موقف يتعارض مع المعالم المتفق عليها لحل مشكلة قبرص، التي اعتمدها وأعاد تأكيدها مرارا مجلس الأمن وعدد من المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى. وأود أن أوضح أن الفقرة ٢ من القرار ٧٥٠ (١٩٩٢) ذكرت أن ''تسوية مسألة قبرص يجب أن تقوم على أساس دولة لقبرص تكون لها سيادة وحيدة وشخصية دولية وحيدة ومواطنة وحيدة، ويكفل استقلالها وسلامتها الإقليمية، وتشتمل على طائفتين متساويتين سياسيا على النحو المحدد في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (S/23780) في اتحاد يضم طائفتين ومنطقتين، وأن مثل هذه التسوية يجب أن تستبعد الاتحاد الكامل أو الجزئي مع أي بلد آخر أو أي شكل من أشكال التجزئة أو الانفصال''.

وفضلا عن ذلك، فإن السيد جيم قد كرر في عدد من المناسبات تأكيد تهديدات بلده ضد انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي، ذاكرا أن رد فعل تركيا في هذه الحالة ''سيكون بلا حد''. ومن الجلي أن هذه البيانات تشكل محاولة مقصودة لابتزاز الاتحاد الأوروبي والتخويف والتهديد باستخدام القوة، مما يتنافى مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، ضد سيادة جمهورية قبرص واستقلالها السياسي. ومن المفارقات، بالطبع، أن تركيا في الوقت الذي تعمل فيه على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي تعترض على انضمام دولة ذات سيادة وتتوافر فيها، حسبما ذكر مرارا في تقارير اللجنة الأوروبية، جميع المعايير السياسية والاقتصادية للانضمام.

ولم يستطع السيد جيم أن يتفادى الإغراء الذي وقع فيه أسلافه ومجموعة من السياسيين الأتراك الآخرين الذين استخدموا الجزيرة، في المناسبات العديدة التي قاموا فيها

بزيارات غير مشروعة للمنطقة المحتلة، كمنبر يعرضون من فوقه بلغة مسمومة أوراق اعتمادهم من حيث المغالاة في الوطنية، بغية تعزيز مراكزهم داخل النظام السياسي التركي.

ومن المحزن أن الجمهورية التركية، في مطلع القرن الحادي والعشرين وإزاء الخطوات التي قطعتها البشرية في إقامة بيئة دولية جديدة يشكل فيها احترام القانون الدولي والشرعية الدولية والحماية الكاملة لحقوق الإنسان حجر الزاوية في سياسة الدول، تواصل التصرف بأسلوب يذكرنا ببعض من أسوأ فترات القرنين التاسع عشر والعشرين، وتتبع أسلوبا عفا عليه الزمن في علاقتها مع جيرانها يقوم على التهديدات واستخدام القوة.

ومما يبعث على خيبة الأمل أن السيد جيم قد جاء إلى قبرص مفضلا أن يضرب عرض الحائط تماما بالأصوات التي لا تفتأ تتزايد إعرابا عن اليأس والصادرة من أشقائنا القبارصة الأتراك، الذين يشكلون في نهاية المطاف ضحايا احتلال تركيا العسكري للجزء الشمالي من قبرص وسياستها المتمثلة في إدماج المنطقة المحتلة في الاقتصاد التركي المتهاوي، الأمر الذي يشكل مصدر ضيق القبارصة الأتراك. ويكفي القول إن هذه البيانات والتهديدات الاستفزازية التي أدلى بها وزير خارجية جمهورية تركيا قد أصابت وترا حساسا لدى كثير من أشقائنا القبارصة الأتراك والصحفيين والسياسيين القبارصة الأتراك، الذين انتقدوا علنا هذه الطريقة غير المقبولة لإبداء العناد من جانب جمهورية تركيا. ومن الجلي أن سياسة تركيا، بالرغم مما تصدره من تصريحات علنية مناقضة لذلك، تغفل مرة أخرى أهم مصالح طائفة القبارصة الأتراك بحرمانهم من فرصة المشاركة في الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تنجم بوضوح عن انضمام قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

وأغدو ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦٤ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سوتيريوس زاخيوس
السفير
الممثل الدائم